



# الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بجازان الجزء الأول الوضع الراهن



إمارة منطقة جازان

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أمدنا بنعم لا تحصى ، والتي من أجلها نعمة الأمن والاستقرار الذي نعيشه ونتفياً  
ظلاله في بلدنا الحبيب ، برعاية ومتابعة لصيقة من لدن ولاية الأمر يحفظهم الله ،الذين نذروا أنفسهم  
لراحة أبناء هذا البلد الطاهر ، والحرص على كل ما من شأنه توطيد الأمن وبث الطمأنينة وتوفير كل  
سبل الحياة ومتطلباتها.

لقد حظيت هذه المنطقة العزيزة باهتمام وحرص كبيرين من ولاية الأمر - يحفظهم الله - في  
جميع المجالات التي تمس حياة المواطن وتحافظ على صحته وبيئته ، وقد تعددت مظاهر هذا  
الاهتمام والمتابعة في شتى المجالات . وقد حبى الله هذا الوطن العزيز بسواحل تمتد لآلاف الكيلو  
مترات على البحر الأحمر والخليج العربي وما لهذه السواحل من أهمية اقتصادية كبيرة باعتبارها  
جزءاً من الثروة الوطنية التي يجب ادارتها بطريقة متكاملة تفي بمتطلبات هذا الجيل والاجيال القادمة  
وتأخذ في الاعتبار الاغراض والاستعمالات والنشاطات التنموية المختلفة ، فقد صدر عدد من الاوامر  
السامية والتوجيهات فيما يتعلق بهذه النشاطات على المناطق الساحلية والتي تشرف على تنفيذها عدد  
من الجهات الحكومية ومنها الأمر السامي الكريم رقم ٩٨٢ / م بتاريخ ١٥ / ٩ / ١٤١٩ هـ القاضي  
بتشكيل لجنة من وزارة الشؤون البلدية والقروية أو البلديات وحرس الحدود والرئاسة العامة للأرصاد  
وحماية البيئة ووزارة الزراعة ، لتنظيم أعمال الردم والتجريف على المناطق الساحلية .

وتنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الملكي سيدي ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير  
الدفاع والطيران والمفتش العام بالبرقية رقم ٤٥٤٥ / ١ / ١ في ١١ / ١٠ / ١٤٢٠ هـ على أن تتولى اللجنة  
المكلفة مهاماً إضافية لحماية المناطق الساحلية ، ونتيجة لقناعة الجهات الحكومية ذات العلاقة  
بضرورة التنسيق فيما بينها من أجل إدارة المناطق الساحلية بشكل فعال ، خاصة وأن هناك سياسات  
والتزامات قانونية تلزم تلك الجهات بتنفيذ برامجها المتعلقة بالمناطق الساحلية التي تقع تحت  
مسئوليتها ، بما يحقق أمن وسلامة مستخدميها ، مما يستوجب ضرورة التوصل لآلية ومنهجية ،  
تضمن حقوق متطلبات تلك الجهات وتنفيذها من قبلهم والتنسيق لإدارة المناطق الساحلية في المنطقة  
بشكل أفضل .



# الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بجازان الجزء الاول الوضع الراهن



ونظراً لما تم الاتفاق عليه مع صاحب السمو الملكي الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة بأعداد خطة لإدارة المناطق الساحلية في منطقة جازان للاسترشاد بها من قبل الجهات الحكومية والخاصة والتي ترغب في استخدام المنطقة الساحلية بما يحقق حماية بيئة المنطقة ويراعي المصلحة العامة خصوصاً وأن المنطقة تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة التي يتطلع الجميع إلى بلوغها من خلال اتفاق بين الجهات المعنية ، وبما يدعم المحافظة على البيئة وسلامة وأمن السكان بالمنطقة ومستثمريها ، ولقد حرصنا في هذا الجانب الأخذ في الاعتبار كيفية التعامل مع بعض المواضيع المحددة بالمنطقة الساحلية ، لإعادة تأهيلها وإزالة الضرر عنها ، وقد جرى الاتفاق بين كافة الإدارات الحكومية وفريق الرئاسة وعقدت الورش وقدمت العديد من التقارير والدراسات من قبل مندوبي الجهات الحكومية في هذه الورش ، وبمراجعتها وفريق الرئاسة تم التوصل إلى التقرير المرفق تحت مسمى ((خطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية)) ليكون منهجاً معتمداً لتنسيق عمليات إدارة الموارد الساحلية على امتداد الخط الساحلي لمنطقة جازان من قبل جميع الجهات المختصة لضمان حماية الموارد الساحلية وإدارتها وتطويرها بصورة تتناسب مع مبادئ وأسس حماية البيئة ، ولتشجيع عملية التنمية المستدامة المطلوبة من أجل المحافظة على الازدهار والنمو الاقتصادي بالمنطقة ، كما ننتهز هذه الفرصة لتقديم الشكر لصاحب السمو الملكي الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة والفريق المكلف من قبله وكذلك المشاركين وكل من ساهم في إعداد هذا التقرير والذي سنحرص أن شاء الله وبتظافر الجهود من الجميع على التقيد بما تم الاتفاق عليه لتكون سواحل منطقة جازان ذات طابع خاص متمنياً للجميع التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محمد بن ناصر بن عبد العزيز

أمير منطقة جازان